

النظام العبودي أو نظام الرق : Bondage System

تمهيد: بدا نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي 3000-4000 قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان و روما إلى غاية القرن الخامس الميلادي. كانت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والعبيد من قبل ملاك العبيد تشكل أساس علاقات الإنتاج السائدة في النظام العبودي، ويمكننا تحديد أهم العوامل التي أدت إلى تفسخ علاقات الإنتاج المشاعية البدائية و تحللها، وفقا لما يلي

- 1- تطور مستوى الإنتاج، وظهور المنتج الفائض عما يلزم للإبقاء على حياة الفرد المنتج وأسرته.
- 2- التحول من العمل الجماعي المشترك إلى العمل الفردي، بسبب تخصص أدوات العمل ووسائله وامتلاك الأفراد لها.
- 3- انتهاء التوزيع المتساوي لمنتجات العمل بين أفراد الجماعة البدائية وظهور مبدأ " من يقدم أكثر للمشاعية يحصل على كميات أكبر من المنتج " مما أدى إلى ظهور التفاوت الاقتصادي.
- 4- التناقضات بين القوى المنتجة الجديدة وعلاقات الإنتاج الموروثة، حيث أدى تطور القوى المنتجة في المشاعية البدائية إلى نشوء عدم توافق بين علاقات الإنتاج والمستوى الجديد لتطور القوى المنتجة.

ومع تطور القوى المنتجة في ظروف الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ظهر إمكان إنتاج كميات أكبر من السلع. وزادت كميات السلع المنتجة وأصبحت أكبر بكثير مما كانت عليه في حال الإنتاج من أجل تلبية حاجات الإنسان لاستمرار حياته. لذلك ظهر إمكان حدوث الاستغلال، وهذا يعني الاستيلاء على نتائج عمل الآخرين، أي الإنتاج الفائض وفي مثل هذه الأوضاع أصبح من الأفضل والأكثر فائدة إرغام الأسرى على العمل والإنتاج (تحويل الأسرى إلى عبيد). وكلما زاد عدد العبيد زادت كمية الإنتاج الفائض. ولهذا أصبح امتلاك العبيد يعطى ريعا للمالك. مما أدى إلى تزايد التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وظهور الأغنياء والفقراء. وتم تقسيم المجتمع إلى أسوياد وعبيد، ليحل محل النظام المشاعي البدائي، مجتمع طبقي قائم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان هو **النظام العبودي**.

ولكن حتى في هذه الأوضاع كان عمل العبيد يؤدي إلى اغتناء مالكيهم وازداد التفاوت في الملكية والثروات. وأخذ وجهاء العشائر الأغنياء يحولون أفراد عشائرتهم الذين حل بهم الفقر ووقعوا في شرك تبعية الديون إلى عبيد وليس أسرى الحرب فقط.

استهل النمط العبودي للإنتاج تاريخه من النقطة التي أصبح فيها استثمار العبيد واستغلالهم، الشكل السائد في عملية الإنتاج، حيث انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين المستغلين " مالكي العبيد " والمستغلين " العبيد ". ويضم المجتمع العبودي إضافة إلى هاتين الطبقتين الأحرار كالحرفيين والفلاحين الصغار، والتجار والمربين. وتكونت الدولة الطبقية في المجتمع العبودي نتيجة للاستغلال، وأضحت السيطرة السياسية لطبقة السادة مالكي العبيد في المجتمع.

- أولا تطور الإنتاج والقوى المنتجة :

كان الإنتاج العبودي ذو مستوى منخفض، بحيث كانت الأدوات المستخدمة في عملية الإنتاج بسيطة جدا، والقوة المحركة الرئيسية كانت القوة العضلية للإنسان والحيوان، ولم يهتم العبيد بنتائج عملهم، لذلك لم تتطور أو تتحسن الأدوات التي كانوا يستخدمونها في العمل.

و ظهر تقسيم العمل إلى عمل ذهني من نصيب السادة الاحرار(الإدارة الحكومية و الأدب والفن و الفلسفة ، و السياسية)، وعمل جسدي من تخصص العبيد مما أدى إلى حدوث تطور كبير نسبيا في المعارف . وكان له أكبر الأثر في تطور تاريخ البشرية، فقسم الإنتاج في هذه المرحلة إلى قسمين المنتج الضروري والمنتج الفائض، حيث كان المنتج الضروري: مثل كمية من الحبوب والإنتاج تمنح للعبيد لسد حاجياتهم والقيام بالعمل للسيد، بينما مثل المنتج الفائض: النسبة الأكبر ويأخذها السيد.

لقد كان الاقتصاد في المراحل الأولى اقتصادا طبيعيا وهذا يعني أن السلع التي يتم إنتاجها، إنما تهدف إلى تلبية وتأمين حاجات مالكي العبيد والحواشي المحيطة بهم من الفئات غير المنتجة (الفنانين، الشعراء و المعلمين... إلخ). ومع تقدم وتطور أدوات العمل ووسائله وظهور التقسيم الاجتماعي للعمل وتعمقه في مراحل متقدمة من العبودية ، أخذ الإنتاج البضاعي (إنتاج السلع للتبادل) يتزايد أكثر فأكثر. وهذا لا يشمل الإنتاج الحرفي فحسب بل يشمل أيضا الإنتاج الزراعي ولكن بدرجة محدودة.

ونتيجة لتطور أدوات العمل ووسائله، بات بالإمكان زراعة مساحات كبيرة من الأرض، وظهر تنوع المحاصيل الزراعية وأخذت قطعان الماشية تتكاثر بسرعة لدى الأسر الغنية التي تقوم بتربية المواشي. وكانت هذه المهام فوق طاقة المزارعين الصغار في حين كان مالك العبيد يجد لها حلا، باستخدام العبيد للقيام بأعمال الزراعة والرعي وتربية الحيوان. وتطور استخراج المعادن وصهرها (النحاس البرونز والحديد) وإنتاج أدوات العمل. وشيدت القصور والمعابد ، والطرق والسدود والقنوات وأنظمة الري،

وتم بناء المدن والمسارح و الأهرامات. كما تطور الإنتاج الحرفي وخاصة صناعة الأواني الفخارية، والغزل والنسيج، وبعض الأدوات الموسيقية. وقـــد اســـتخدمت في إنتاج هذه الأشياء وتشبيدها أدوات عمل أكثر تعقيدا من التي اســـتخدمت في المشاعية البدائية (نول النسيج ، كير الحداد، دولا ب صنع الأواني الفخارية ، رحي الطاحون اليدوية) .

ومن أهم نتائج تطور الحرف حدوث التقسيم الاجتماعي الثاني للعمل، حيث انفصلت الحرفة عن الزراعة، علما بأن التقسيم الاجتماعي الأول قد حدث عندما انفصلت الزراعة عن تربية الماشية. مما تقدم نلاحظ أن الفروع الرئيسية للإنتاج العبودي هي: 1- الزراعة ، 2-تربية الحيوان.3- الحرف .

إن ازدياد الإنتاج في جميع فروعهِ - تربية المواشي، الزراعة والحرف اليدوية البيئية، مما مكن قوة العمل البشري من إنتاج محصولات تفيض عما كان ضروريا لبقائها. وفي الوقت ذاته زادت كمية العمل اليومي التي ينبغي أن ينجزها كل فرد من العشيرة أو كل أسرة. وغدا من المستحسن إضافة مزيد من قوة العمل الأمر الذي تحقق من خلال الحرب و الأسر وتحويل الأسرى إلى عبيد .

- ثانيا الإنتاج والتوزيع في المجتمع العبودي:

أما بالنسبة لعلاقات الإنتاج والتوزيع في المجتمع العبودي، فقد كانت تتميز بامتلاك السادة لوسائل الإنتاج إضافة إلى المنتجين "العبيد". وكان إنتاج العبيد يستولي عليه السيد كاملاً والذي يترك للعبيد هو الحد الأدنى لسد حاجته الاستهلاكية والضرورية، لتمكينه من تجديد قوة عمله للاستمرار في عملية الإنتاج، وعلى الرغم من تدني مستوى الإنتاجية بدأ امتلاك العبيد يصبح مفيداً. وازداد الطلب على العبيد وكان المصدر الأساسي لتلبية هذا الطلب هو الانتصار في الحروب والحصول على الأسرى. أو بتجارة العبيد والنخاسة التي تزايدت وتطورت مع مرور الوقت.

أما بالنسبة لأعضاء المجتمع كاملي الحقوق، فقد كانوا ينقسمون بدورهم انقساماً حاداً إلى أغنياء وفقراء، وكان الفقراء الأحرار يخضعون للقوانين الاقتصادية التي تحكم النظام العبودي والتي تحقق مصالح الفئة السائدة في المجتمع وهم الأغنياء. لذلك كانوا يضطرون للاستدانة من الأغنياء وهذا يعني الوقوع في عبودية الديون. حيث كان المواطن غير القادر على تسديد أقساط الدين في موعدها مضطراً لتأجير نفسه أو أسرته لمالكي العبيد لاستيفاء الدين، إنه طراز جديد من تجارة الرقيق التي تلبى حاجة السادة لقوة العمل.

غير أن جزءاً من "المنتج الفائض" الذي يخلقه العبيد يتم التنازل عنه من قبل مالكي العبيد إلى، المستثمرين الآخرين، كالحرفيين وممثلي أرس المال التجاري وأرس المال الربوي، وذلك لقاء تزويد أصحاب العبيد بالسلع الترفيهية والمال، وكانت الدولة العبودية تحصل أيضاً على جزء آخر من "المنتج الفائض" في صورة ضرائب ورسوم، وذلك لأنها كانت تحمي مصالح الطبقة الحاكمة.

ثالثاً: الاقتصاد التبادلي والعلاقات السلعية - النقدية :

كانت المنتجات في ظل نظام الرق موجهة من أجل الاستخدام الشخصي لمالك العبيد، ولتلبية احتياجاته المتزايدة باستمرار. ثم أصبحت المنتجات تستخدم أيضاً لغرض المبادلة، ومع مرور الزمن بدأ التبادل يؤثر تأثيراً متزايداً في الحياة الاقتصادية في المجتمع العبودي.. وأخذت تتنوع وتزداد كمية البضائع وتعددت وتوسعت مجالات التبادل. وظهرت فئة جديدة من المجتمع تقوم بشراء البضائع من المنتجين، وتنقلها إلى أسواق الترويج لبيعها، وقد تكون أسواق البيع بعيدة عن مكان الإنتاج، هؤلاء هم "التجار". وبذلك ظهر التقسيم الاجتماعي الثالث للعمل.

وتحول تبادل البضائع تدريجياً إلى تجارة منظمة، ونشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، ونشأ ما يسمى "التجارة الخارجية". وتطورت التجارة الخارجية بشكل واسع (واشتركت بشكل بسيط في التجارة العالمية دول عبودية مثل مصر وفينيقيا وبابل والصين واليونان وروما وغيرها)

لقد أدى تزايد كميات الإنتاج البضاعي للسوق وتوسع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت في الملكية والثروة. وأخذت تتجمع في أيدي التجار ثروات كبيرة من النقد ووسائل الإنتاج، إما بالنسبة للمنتجين كالحرفيين المزارعين فيمكنهم أن يعتمدوا على عملهم الخاص فقط. وأثناء الحروب والمواسم الزراعية السيئة، يضطر المنتجون الصغار إلى الاستدانة من التجار الذين كانوا يقومون بتسليفهم الأموال ولكن بأسعار عالية للفائدة. وبذلك ظهر لأول مرة نوع جديد من رأس المال "أرس المال الربوي"، وظهرت وظيفة جديدة للنقد وأصبح وسيلة للاقتراض والتسليف

مقابل فائدة. وبذلك يكون أرس المال التجاري وأرس المال الربوي من أقدم أشكال أرس المال التي ظهرت في تاريخ البشرية.

وأخذت النقود تلعب دور أكبر في الاقتصاد العبودي، واختلف نوع النقود من مجتمع لآخر، حيث نجد أن النقود لدى الفئات التي تهتم بتربية الحيوان كانت على شكل أرس الماشية واستخدمت فئات أخرى الملح كنقود، وفئة ثالثة استخدمت الحبوب أو الفراء. أي إن بعض البضائع اتخذت شكل المعادل العام، بدلا من المقايضة بضاعة مقابل بضاعة " ب- ب " ثم تطور شكل المعدل العام إلى شكل نقدي، وأخذت النقود المعدنية تظهر (في الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد).

ومع انتشار استخدام النقود انقسمت عملية التبادل إلى عمليتين، عملية البيع وعملية الشراء، وأخذت تتم على مرحلتين: الأولى - بيع البضاعة مقابل نقود. والثانية - شراء بضاعة أخرى بهذه النقود، ولم يعد من الضروري حدوث العمليتين في وقت واحد وزمن واحد، كما كان يحدث في المقايضة. مما أدى إلى ظهور التجارة الوسيطة والتجار والوسطاء والماربين.

رابعاً: عوامل انهيار نظام الرق:

هناك أسباب عديدة تقف وراء انهيار النظام العبودي لعل أهمها:

***التناقض بين قوى الإنتاج:** تميز أسلوب الإنتاج العبودي بالملكية المطلقة للسلادة، بمعنى أن ينسب المنتج "العبد" ووسائل الإنتاج إلى ملكية فردية خاصة، بالإضافة إلى ربط المنتجين "العبيد" بوسائل الإنتاج، وأخذت العملية الإنتاجية طابع الإكراه والإلزام، حيث تميزت عناصر الإنتاج بثلاث صفات أساسية: (أ)- الحجم الكبير من المنتجين العبيد- الإكراه واستخدام العنف للقيام بالإنتاج ج- ضعف إنتاجية وسائل أدوات العمل بسبب تحطيمها المقصود من قبل العبيد)، ومع التناقض بين المصالح الاقتصادية للعبيد ومالكهم ورغم قيام حياة المجتمع العبودي على عمل العبد، كان هذا الأخير محروما من جميع الحوافز المادية والمعنوية، لذلك لم يكن مهتما بنتائج عمله أو زيادة معدلات الإنتاجية، وأكثر من ذلك بدأت الإنتاجية تتراجع وتتناقص.

***التناقض بين الاستثمارات الصغيرة والإنتاج العبودي الكبير:**

بسبب انخفاض تكاليف معيشة العبيد نتيجة استغلالهم كانت الاستثمارات الكبيرة تباع بأسعار منخفضة، ولم يكن بمقدور الاستثمارات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة غير المتكافئة فأصابها الإفلاس، وساهم في ذلك تزايد الضرائب وارتفاع معدلات الفوائد الربوية، مما أدى إلى نشوء جماهير ضخمة من الفقراء والمحرومين من ملكية وسائل الإنتاج.

***التناقض بين الريف والمدينة:**

حيث أصبحت المدن مراكز للإنتاج الحرفي والمراباة وتجمعا ثقافيا، أما الريف فلا يزال محافظا على الكثير من سمات النظام المشاعي البدائي، ومن هنا ظهرت علاقة الاستغلال والتبادل غير المتكافئ بين الريف والمدينة، حيث يتم شراء منتجات الفلاحين بأسعار زهيدة ويعاد بيعها في المدن بأسعار مرتفعة، كما أن الضرائب والرسوم المفروضة على الفلاحين ساهمت في إفقار الريف وعدم إمكانية تجديد القوى فيه وتدهور الزراعة.

*ظهور علاقات جديدة:

كنتيجة لتزعزع أركان الأنظمة العبودية بفعل تناقضاتها الداخلية، خاصة كون الحروب لم تعد تقدم المزيد من العبيد، الذين أخذ عددهم يتناقص، حيث أخذت الاستثمارات الصغيرة والكبيرة تنهار، وارتفع سعر العبيد وارتفعت تكاليف عملهم، وأخذ وضع العبيد يتقارب تدريجياً مع وضع الفلاحين الأحرار، حيث أصبحوا يمتلكون حرية أكبر، وظهر هذا التحول جلياً في الامبراطورية الرومانية والصينية، ولقد لعبت ثورات العبيد وتمرداتهم دوراً في تحقيق هذا التحول، لكن وقوع الفلاحين المستأجرين للأرض تحت طائلة المديونية الدائمة وأعمال العنف والإكراه التي مارسها المالكون والدولة جعلت هؤلاء الأحرار مرتبطين بالأرض وفاقدين حريتهم عملياً حتى أصبحت الأرض تباع مع الفلاحين العاملين عليها، وكان مالكو الأرض يحولون تدريجياً بعض العبيد المتميزين إلى فلاحين مستأجرين للأرض وذلك من أجل حفز العبيد الآخرين على العمل.

لقد ساهمت هذه العلاقات الجديدة في خلق حوافز جديدة لبذل مجهودات إضافية بهدف زيادة الإنتاج لأن جزءاً من هذه الزيادة ستكون من نصيب المنتجين أنفسهم، وكان ملاك الأراضي الزراعية يقدمون وسائل زراعية للأرض للفلاحين والعبيد بالإضافة إلى قطعة الأرض، مقابل أجر نقدي أو عيني (جزء من المحصول)، في المقابل كان الفلاحون يلزمون بدفع ضرائب مرتفعة للدولة، وهذه الأشكال الجديدة من العلاقات كانت مقدمة لظهور المجتمع الإقطاعي.

*الصراع الطبقي وانهيار النظام العبودي:

ظهر صراع طبقي أدى على انهيار النظام العبودي، حيث كان العبيد يهربون من العمل ويحطمون أدوات العمل، وتعتبر الانتفاضات المسلحة التي شنها العبيد ضد السادة من أهم أشكال النضال حيث شهدت جزيرة صقلية انتفاضة في الفترتين (132-138 ق.م) و (104-101 ق.م)، وانتفاضة عبيد الصين في هيثان وسيتوان وشاندون (13-22 ق.م)، وتعد هاتين الانتفاضتين أكبر انتفاضتين للعبيد ضد سادتهم. ورغم فشل هذه الانتفاضات في غالب الأحيان بسبب نقص التنظيم والانضباط في صفوف العبيد إلا أنها كانت بمثابة ضربات تسدد إلى الأشكال البالية لعلاقات الإنتاج.

*الفتوحات الإسلامية ونهاية العهد الروماني:

كان الفتح الإسلامي الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط فاصلاً لنظام الرق، وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي، وبنهاية العهد الروماني كان المفروض أن تنتهي تلك الطبقات، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكون العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي في أوروبا.